

# الاجتماع الإقليمي للمجتمع المدني 2026

## إعادة التفكير في التنمية المستدامة وسط الحروب وحالة عدم اليقين في المنطقة العربية

### الوثيقة الختامية

## المقدمة

في عام 2026، يتأثر المشهد العالمي والإقليمي بشكل متزايد بالحروب، وتصاعد النزاعات المسلحة، واستمرار عدم الاستقرار والظلم، إلى جانب تعمق أوجه اللامساواة وتسارع الأزمات المناخية. وتؤدي هذه الاتجاهات إلى تقويض فرص بناء مستقبل مستدام وشامل للجميع. ففي الواقع، ومع قرب حلول عام 2030، تبدو أجندة التنمية المستدامة بعيدة عن التحقق. إذ تتسع الفجوة بين الالتزامات التي تم تبنيها عالمياً ضمن أجندة 2030 والأهداف السبعة عشر، وبين التنفيذ الفعلي لها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، نتيجة ضعف الإرادة السياسية اللازمة لإحداث الإصلاحات البنوية لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة والظلم وانعدام الاستقرار، فضلاً عن الإخفاقات في منظومة الحوكمة العالمية وآليات المساءلة. وفي الوقت نفسه، يواجه النظام متعدد الأطراف، باعتباره إطاراً للحلول الجماعية، تحديات كبيرة، حيث تتعرض مصداقيته وفعاليته وكفاءته للتشكيك، بينما لا تزال جهود الإصلاح القائمة عاجزة عن معالجة اختلالات القوة الراسخة على المستوى العالمي.

وتعتبر المنطقة العربية اطاراً تتركز فيه هذه الأزمات العالمية بصورة أعمق وأكثر حدة، بفعل الحروب الممتدة والاحتلال، والتفاوتات البنوية المزمنة، والنماذج الاقتصادية والسياسية الإقصائية، والتغير المناخي، وتراكم الإخفاقات السياسية. ولا تمثل هذه الوقائع أزمات منفصلة، بل تعكس إخفاقات مترابطة ومنهجية تستمر في إعادة إنتاج اللامساواة والفقر والإقصاء والتبعية والهشاشة في مختلف أنحاء المنطقة. وتجد العديد من بلدان المنطقة نفسها عالقة في أزمات بنوية ومنهجية متعددة الأبعاد، تتسم بالاقتصادات الريعية، وتفاقم الدين العام، والركود الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وتضييق الحيز المدني، وتآكل العقد الاجتماعي.

في هذا السياق، نُظّم الاجتماع الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة عبر الإنترنت قبيل انعقاد المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2026، وجمع نحو 100 ممثل وممثلة عن منظمات المجتمع المدني من مختلف البلدان العربية ضمن أربع جلسات حوارية متكاملة. وركزت هذه النقاشات حول إعادة تعريف التنمية واستعادة العدالة على مختلف المستويات. وشدد المشاركون على الحاجة الملحة إلى اعتماد نموذج تنموي قائم على الحقوق ويتمحور حول الإنسان، ويرتكز إلى العدالة الاجتماعية والاقتصادية والمناخية والجندرية، مؤكداً في الوقت ذاته الدور المحوري للمجتمع المدني في الدفع بهذا التوجه.

وأكد الاجتماع أن تحقيق العدالة والتنمية المستدامة لا يمكن فصله عن ضرورة إنهاء الحروب والنزاعات العنيفة. كما شدد على أهمية بلورة نموذج تنموي جديد قائم على العدالة والإنصاف لا على النمو الاقتصادي وحده، يركز على إتاحة الفرص ويحذر من مخاطر التوزيع غير العادل، ويرتكز إلى مقارنة شاملة وقائمة على الحقوق تضع الكرامة الإنسانية والمساواة والمشاركة المجتمعية في صلب السياسات التنموية. كذلك، أكد الاجتماع أهمية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي كخطوة أساسية نحو ترسيخ التضامن، وتبادل المعارف، وبناء استجابات إقليمية جماعية قادرة على مواجهة التحديات البيئية والجيوسياسية المشتركة. كما أبرز الاجتماع الدور الحيوي لحركة مجتمع مدني عربية قوية ومنسقة في تعزيز المناصرة التنموية والمساهمة في إيجاد الحلول. ودعا إلى انخراط استباقي من قبل المجتمع المدني للاستفادة من الأزمات الحالية باعتبارها فرصة لتحدي الاختلالات البيئية، وإعادة التفكير في النماذج التنموية السائدة، والدفع نحو سياسات أكثر شمولاً وعدالة وخضوعاً للمساءلة.

## النظام متعدد الأطراف والجغرافيا السياسية والتنمية في المنطقة

تتسم المرحلة الحالية من الحوكمة العالمية بتزايد القلق بشأن فعالية وشرعية النظام متعدد الأطراف. ويكمن في صلب هذه المخاوف تنامي الشعور بحالة الشلل داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث أدت حالات استخدام حق النقض المتكررة وحالات الجمود المستمرة بشأن الأزمات الجيوسياسية الكبرى إلى تعزيز الشكوك حول قدرته على صون السلم والأمن الدوليين. وبالمثل، تواجه البنية المالية الدولية أوجه قصور كبيرة. فقد أخفقت الاجتماعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في تحقيق النتائج التنموية المرجوة، سواء على صعيد التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة أو ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.

وفي موازاة ذلك، يؤكد "ميثاق المستقبل" على الاستقلالية المؤسسية لهذه المؤسسات عن منظومة الأمم المتحدة، مما يثير تساؤلات جوهرية حول ما إذا كان هذا التوضع يساهم في إضعاف مساءلتها تجاه الالتزامات التنموية العالمية والمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإن تزايد التركيز على إدارة الأزمات بدلاً من الاستجابات البيئية والتحويلية يقوض الاستراتيجيات التنموية الوقائية طويلة الأمد، كما يحد من الاستخدام الفعال للتمويل العام لضمان الأعمال الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك التحسين المستمر للظروف المعيشية.

وتتجلى هذه الإخفاقات في الحوكمة العالمية بصورة أكثر حدة في المنطقة العربية، حيث تستمر الجغرافيا السياسية، والحروب، والاحتلال، والتدخلات الخارجية، والتبعية الاقتصادية، في تقويض الحوكمة والتنمية والتعاون الإقليمي. ويُقدَّر أن نحو 45% من سكان المنطقة يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاع أو الاحتلال. كما أن الحروب الممتدة والتصعيدات المتكررة في بلدان وأراض مثل سوريا وليبيا ولبنان واليمن والصحراء الغربية وفلسطين، ولا سيما في الضفة الغربية وقطاع غزة، أدت إلى نزوح واسع النطاق، وتفكك اجتماعي عميق، وخسائر وأضرار اقتصادية وغير اقتصادية جسيمة، وأزمات عابرة للأجيال يُرجح أن تؤثر في المنطقة لعقود قادمة.

وفي غزة وحدها، تجاوز عدد الضحايا 73 ألف فلسطيني وفلسطينية قتلوا، وأكثر من

170 ألف جريح وجريحة، إلى جانب الدمار الواسع الذي طال سبل العيش والبنية التحتية المدنية في القطاع. وإلى جانب العواقب الإنسانية الكارثية، أفرزت هذه الحروب آثاراً اقتصادية ومؤسسية خطيرة، حيث تجاوزت كلفة النزاع والدمار في عدة بلدان مستويات الناتج المحلي الإجمالي الوطني، وهي كلفة غالباً ما يتحملها أشخاص لا علاقة لهم بقرار اندلاع الحرب. وعندما تبدأ عمليات السلام أو إعادة الإعمار، يتم تهميش الضحايا المباشرين للنزاع وممثليهم السياسيين، فلا يُمنحون سوى دور محدود أو معدوم في المفاوضات، ولا يستطيعون نقل احتياجاتهم وهواجسهم. وهذا يخلق مساحة عمياء تزدهر فيها الممارسات الفاسدة، وتتركس سوء الإدارة عبر تبادل النفوذ السياسي، ويُنظر إلى إعادة الإعمار باعتبارها غنيمة حرب للمضارين، بدلاً من كونها مرحلة ضرورية لإعادة بناء الحياة وسبل العيش. وعلى الرغم من حجم وتكرار هذه النزاعات المدمرة، لا يزال العالم العربي عاجزاً عن بلورة استراتيجية شاملة ومنسقة لإعادة الإعمار والتعافي وبناء السلام على المدى الطويل.

كما لا تزال المنطقة تعاني بشدة من التبعية السياسية والاقتصادية الخارجية، مما يُقيد باستمرار حيز السياسات الوطنية ويُضعف خطط التنمية السيادية. ساهم الاعتماد على التمويل الخارجي، وشروط المساعدات، وشروط القروض المجحفة، والتحالفات العسكرية، والتنافسات الجيوسياسية في تفتيت أنظمة الحكم، وحدّ من قدرة العديد من الدول على انتهاج سياسات مستقلة، قائمة على الحقوق، وموجهة نحو التنمية. وبدلاً من أن تخف حدة الانقسامات الطائفية والمذهبية، فإنها تتعمق وتزيد من حدة الانقسام بين الشعوب، وهو سيناريو يستغله بسهولة أصحاب النفوذ المحليون والأجانب لإدامة حالة عدم الاستقرار والهشاشة. وفي الوقت نفسه، يؤدي تزايد الإنفاق العسكري والنهج الأمنية في الحكم إلى تحويل الموارد بشكل متزايد بعيداً عن الحماية الاجتماعية، والخدمات العامة، والاستثمار الإنتاجي، مما يزيد من تفاقم عدم المساواة، وأعباء الديون، والهشاشة الاجتماعية. ويتزايد الإنفاق العسكري، دون رقابة، بشكل هائل، بينما يتم تقليص التمويل الحيوي للمجتمع المدني والوكالات الحكومية الرئيسية بحجة أنها مُهدرة وغير فعالة، في حين أن الهدف ببساطة هو إسكات أي جهة رقابية محتملة أو أصوات معارضة.

في المنطقة العربية، وعلى الصعيد العالمي، بات الانتقال من الاستجابات المجزأة إلى نهج متكامل يربط بين التنمية والسلام والعدالة ضرورة ملحة. ولتحقيق هذه الغاية، تتطلع الشعوب بشكل متزايد إلى نظام دولي شامل وممثل، قادر على إحداث تأثير ملموس، مع صوت قوي وغير خاضع للرقابة وغير مخفف للدول العربية في المحافل الدولية. ومع ذلك، فإن ما نشهده في الواقع غالباً هو مساحة محدودة ورمزية فقط للمشاركة المدنية.

وبينما يتواجد فاعلو المجتمع المدني في العمليات العالمية ذات الصلة، فإنهم غالباً ما يقتصر على أدوار المراقبين أو المستشارين أو المدافعين عن الحقوق، ما يحول دون إقامة شراكة حقيقية يُعترف فيها بالمجتمع المدني كفاعل أساسي في وضع جداول الأعمال والمفاوضات وصنع القرار النهائي. ويتفاقم هذا التهميش بسبب أوجه عدم المساواة الهيكلية داخل أنظمة الحوكمة العالمية، والأطر التشريعية الوطنية المقيدة، وتقلص الحيز المدني. وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن لمؤسسات مثل جامعة الدول العربية أن توفر نظرياً منصة مهمة للمشاركة المدنية؛ مع ذلك، أعاققت الانقسامات السياسية وتردد الإرادة السياسية لدى الحكومات العربية فعالية هذه الجهود.

من المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من الدور المحوري للمجتمع المدني في التنمية، فإنه لا بديل عن دولة تنموية فاعلة قادرة على ضمان حقوق الإنسان الأساسية للجميع دون تمييز، وتقديم الخدمات العامة بكفاءة. لذا، لا ينبغي أن يكون الهدف استبدال الدولة عبر المنظمات غير الحكومية أو الجهات الفاعلة الخاصة، بل إصلاح المؤسسات العامة وتعزيزها لتصبح أكثر شفافية، والتزامًا صريحًا، ومشاركة، ومساءلة، واستجابةً للمجتمع.

وباعتماد نهج شامل للتنمية البشرية المستدامة، واتخاذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة إطارًا مرجعيًا أساسيًا، يؤكد فاعلو المجتمع المدني أن التنمية المستدامة مستحيلة في غياب السلام وفي ظل ظروف الحرب والاحتلال، ولذا يدعون إلى:

- وضع السلام وحقوق الإنسان والمساءلة في صميم التنمية المستدامة من خلال تعزيز مناهج متكاملة تربط بين التنمية والعدالة والاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار وبناء السلام. ويتطلب ذلك تعزيز القانون الدولي، وإنهاء الإفلات من العقاب، وضمان حماية المدنيين، وإنشاء آليات إقليمية منسقة لمنع النزاعات والتعافي وإعادة الإعمار.
- سد الفجوة بين تطبيق الحقوق والتعاون الإنمائي من خلال تشجيع المناهج الاقتصادية القائمة على حقوق الإنسان والتمحورة حول العدالة، مع معالجة المعوقات الهيكلية التي تحول دون تحقيق تنمية عادلة ومستدامة، بما في ذلك النزاعات المسلحة، والاستبداد، وهيمنة النخب، وأعباء الديون، والتبعية الاقتصادية، والنظام المالي العالمي الجائر.
- الدعوة إلى خطاب تنموي نسوي قائم على الحقوق يضع كرامة الإنسان والمساواة والعدالة في صميم عمليات التنمية والسياسات العامة.
- تعزيز آليات المساءلة في جميع أركان منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمساهماتها في التنمية المستدامة والحد من أوجه عدم المساواة متعددة الأبعاد.
- ضمان مراعاة التنمية للظروف المحيطة بالنزاعات وعدم إعادة إنتاج الظلم أو عدم المساواة، مع تشجيع الاستخدام المبتكر للموارد المتاحة وتعزيز الشراكات بين العناصر الخمسة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030: الإنسان، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة.
- إدراك قصور النهج القائم على الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتجاهل العمل المنزلي غير المدفوع الأجر ويقلل من شأن الاقتصاد غير الرسمي. تجاوز التركيز على نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيسي للتقدم، من خلال إعطاء الأولوية للرفاه الاجتماعي والبيئي، والمساواة، والاستدامة، والتماسك الاجتماعي.
- التذكير بأن المادة 109 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على إمكانية مراجعة الميثاق، الذي لا يزال يمثل سبيلًا قانونيًا هامًا - وإن كان غير مستغل بشكل كافٍ - للإصلاح المؤسسي.

## السياسات الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية

ينبغي أن يكون الهدف الأسمى للسياسات الاجتماعية وأنظمة الحماية هو تعزيز

العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، لاحظ المشاركون أن مفهوم العدالة الاجتماعية نفسه لا يزال غير مُعرّف بشكل كافٍ وغير مُدمج ضمن الأجندات العالمية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تعتمد بدلاً من ذلك على مصطلحات أوسع نطاقاً وأكثر تشبثاً وأقل قدرة على إحداث تغيير جذري. وقد ساهم غياب إطار عمل واضح للعدالة الاجتماعية في تشتت المناهج المتبعة في السياسات الاجتماعية والحماية الاجتماعية، وانفصالها عن القضايا الأوسع نطاقاً المتعلقة بإعادة التوزيع والإنصاف والإصلاح الهيكلي والتحول التنموي.

في جميع أنحاء المنطقة العربية، لا تزال السياسات الاجتماعية تتشكل من خلال مناهج مجزأة وردود فعلية ومحدودة النطاق، لا ترقى إلى مستوى معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية وتعزيز العدالة الاجتماعية. ورأى المشاركون أن الأزمة الحالية التي تعاني منها السياسات الاجتماعية وأنظمة الحماية الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنماذج اقتصادية وحوكومية أوسع نطاقاً، تتسم بإصلاحات مدفوعة بالتقشف، وضعف المؤسسات العامة، وتقلص الحيز المدني، وتزايد القطاع غير الرسمي، والتوزيع غير العادل للثروة والموارد. رغم أن الأزمات الأخيرة - بما فيها الحروب والانهايار الاقتصادي والصدمات المناخية وجائحة كوفيد-19 - قد دفعت بالحماية الاجتماعية إلى صدارة أولويات السياسات العامة، إلا أن الاستجابات ظلت في معظمها تركز على شبكات الأمان المؤقتة والإعانات والمساعدات الإنسانية، بدلاً من سياسات اجتماعية شاملة قائمة على الحقوق وذات أثر تحويلي.

وأكد المشاركون على ضرورة فهم الحماية الاجتماعية كعنصر متكامل ضمن أطر السياسات الاجتماعية الأوسع نطاقاً، لا كبديل عنها. ويجب أن تشمل السياسات الاجتماعية الفعالة توفير خدمات عامة عالية الجودة للجميع، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والأمن الغذائي والعمل اللائق وأنظمة الرعاية والتخطيط التنموي العادل. لذا، لا ينبغي أن تقتصر وظيفة الحماية الاجتماعية على كونها أداة لاحتواء الأزمات أو التخفيف من حدة الفقر، بل يجب أن تكون جزءاً من إطار سياسات اجتماعية تحويلي تقوده الدولة، قادر على الحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتشجيع إعادة توزيع الثروة، وضمان الكرامة والحقوق الأساسية طوال مراحل الحياة.

ولا تزال العديد من مناهج السياسات الاجتماعية الحالية في المنطقة منفصلة عن استراتيجيات التنمية والاقتصاد الأوسع نطاقاً. لا تزال النماذج الاقتصادية السائدة تُعطي الأولوية للتقشف المالي، وتدبير الاستقرار قصيرة الأجل، والإصلاحات القائمة على السوق، على حساب العدالة الاجتماعية، وإعادة التوزيع العادل، والتخطيط التنموي طويل الأجل. ونتيجةً لذلك، غالباً ما تبقى السياسات الاجتماعية تصحيحية وليست تحويلية، إذ تُركز على إدارة تبعات الأزمات بدلاً من معالجة أسبابها الجذرية الهيكلية. ولا يمكن فصل السياسات الاجتماعية عن تحديات الحوكمة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك تقلص الحيز المدني، وضعف المؤسسات العامة، ومحدودية المساءلة، وتأكل العقد الاجتماعي في العديد من دول المنطقة.

أدى الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي والتدخلات القائمة على الديون، لا سيما عبر المؤسسات المالية الدولية، إلى تقييد قدرة الدول على صياغة أطر سياسات اجتماعية مستدامة وسيادية وشاملة. ورغم زيادة بعض الدول لمخصصات التمويل المحلي، إلا أن هذه الموارد لا تزال موجهة بالدرجة الأولى نحو برامج المساعدة

الموجهة بدلاً من الأنظمة العامة الشاملة. وشدد المشاركون على ضرورة تعزيز القدرات المؤسسية وآليات التنسيق لضمان استجابة السياسات الاجتماعية وأنظمة الحماية الاجتماعية للصدمات وقدرتها على التكيف مع النزاعات والنزوح والأزمات الاقتصادية والصدمات المناخية دون الاعتماد المفرط على التدخلات الإنسانية المؤقتة.

في الوقت نفسه، يثير التحول الرقمي السريع لأنظمة الحماية الاجتماعية وتوسع السجلات الاجتماعية الموحدة في جميع أنحاء المنطقة مخاوف هامة بشأن الإقصاء والمراقبة وإدارة البيانات والشفافية والمساءلة، لا سيما في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وبينما قد تُحسن الأدوات الرقمية الكفاءة وتقديم الخدمات، لا ينبغي أن يحل التحول الرقمي محل الاستثمارات في بنية تحتية شاملة للسياسات الاجتماعية، والإصلاح المؤسسي، والخدمات العامة الشاملة، وعمليات صنع السياسات الشاملة.

يواصل المجتمع المدني الاضطلاع بدور محوري في الدعوة إلى سياسات اجتماعية شاملة وقائمة على الحقوق، تُحدث تحولاً جذرياً، لا سيما في السياقات التي تتسم بالحروب وضعف الحوكمة والتفكك الاجتماعي. ويظل تعزيز التنسيق بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية والنقابات العمالية والمؤسسات الإقليمية أمراً بالغ الأهمية لتجنب الازدواجية والحد من التفكك ودعم بناء المؤسسات على المدى الطويل وتحقيق اتساق السياسات. كما يمثل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي سبلاً مهمة لتبادل الخبرات، والنهوض بنهج سياسات بديلة، وتعزيز نماذج تنمية أكثر عدلاً ومرونة في جميع أنحاء المنطقة العربية.

### تشمل التوصيات الرئيسية المنبثقة عن المناقشة ما يلي:

- التحول من شبكات الأمان الاجتماعي المجزأة إلى أطر سياسات اجتماعية شاملة وعالمية وقائمة على الحقوق وذات أثر تحويلي، بحيث تُشكل أنظمة الحماية الاجتماعية مكوناً أساسياً فيها. ينبغي لهذه الأطر أن تعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية، وأن تعزز العدالة الاجتماعية، وأن تُقوي القدرة على الصمود والاستجابة للصدمات أثناء الحروب والأزمات الاقتصادية والصدمات المناخية والنزوح، بدلاً من الاعتماد فقط على الاستجابات المؤقتة والتصحيحية.
- تطوير نماذج تمويل مستدامة وسيادية للسياسات الاجتماعية وأنظمة الحماية الاجتماعية من خلال الحد من الاعتماد على الاقتراض الخارجي، وتعزيز السياسات المالية التوزيعية، والاعتراف بالإنفاق الاجتماعي كاستثمار في التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي والمرونة الاقتصادية على المدى الطويل.
- النهوض بسياسات اجتماعية شاملة ومراعية للنوع الاجتماعي تضمن حصول الجميع على الرعاية الصحية والتعليم والأمن الغذائي والسكن والمعاشات التقاعدية ودعم ذوي الإعاقة وأنظمة الرعاية والعمل اللائق، مع معالجة التفاوتات الإقليمية والقطاع غير الرسمي واستبعاد الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء وذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين والسكان المتضررين من النزاعات والنزوح. يشمل ذلك توسيع نطاق استفادة النساء من برامج الحماية الاجتماعية القائمة على المساهمات، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، واستكشاف آليات تمويل بديلة، مثل دعم مساهمات الضمان الاجتماعي للعاملين ذوي الدخل المنخفض والعاملين في القطاع غير الرسمي، بهدف تعزيز الشمولية والتغطية طويلة الأجل.

- وتعزيز التنسيق المؤسسي والتأهب للأزمات من خلال تكامل السياسات الاجتماعية وبنية الحماية الاجتماعية، والتعاون بين الوزارات، وتنسيق الجهود بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والتنموي، وآليات الاستجابة السريعة للصدمة التي يمكن توسيع نطاقها بسرعة أثناء الأزمات والنزاعات.
- والمضي قدماً في التحول الرقمي وتطوير سجلات اجتماعية موحدة وأنظمة بيانات عامة بما يُحسّن الكفاءة وسهولة الوصول وتقديم الخدمات، مع ضمان المساءلة والشفافية وحقوق الإنسان وحماية البيانات بشكل فعال لمنع الاستبعاد والمراقبة والتمييز وإساءة استخدام البيانات الشخصية، لا سيما بالنسبة للفئات السكانية الضعيفة والمهمشة والمتضررة من النزاعات.

## مواجهة اللامساواة: نحو العدالة الاقتصادية

تصف ديباجة أجندة 2030 هذه الأجندة بأنها "خطة عمل من أجل الإنسان والكوكب والازدهار. كما تسعى إلى تعزيز السلام العالمي في ظل مزيد من الحرية". علاوة على ذلك، تُقرّ الأجندة عالمياً بأن "القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو التحدي العالمي الأكبر وشرط أساسي للتنمية المستدامة".

ومع ذلك، ورغم هذه الالتزامات العالمية، فإن تفاقم التفاوتات واتساعها على الصعيدين العالمي والعربي يُشير إلى فجوة مستمرة في التنفيذ، فضلاً عن هيمنة التمويل الخاص المتزايدة، وتراجع الاستثمار العام، ومحدودية المساءلة ضمن هياكل الحوكمة العالمية، والفشل في تطوير نظام تجاري عالمي عادل ومنصف. لذا، فإن التفاوتات في المنطقة العربية ليست عرضية ولا مؤقتة، بل هي هيكلية ومتعددة الأبعاد، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنماذج الاقتصادية والسياسية والمالية والحوكومية السائدة. أدت الأزمات العالمية والإقليمية الراهنة، بما فيها الحروب، وإجراءات التقشف، وأعباء الديون، والصدمات المناخية، والفساد، وتقلص هامش السياسات، والفشل في إصلاح النظام المالي العالمي من خلال هيكل مالي دولي أكثر عدلاً وتمثيلاً، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية.

ولا تزال السياسات الاقتصادية النيوليبرالية وإجراءات التقشف تُؤثر في مسارات التنمية في جميع أنحاء المنطقة. وقد أدت سياسات التكيف الهيكلي، والخصخصة، وتحرير الأسواق، والضبط المالي إلى إضعاف دور الدولة، وخفض الاستثمار في الخدمات العامة، وزيادة تركيز الثروة. وفي الوقت نفسه، تواصل الحكومات خفض الإنفاق على القطاعات الأساسية كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، بينما تبقى النفقات العسكرية وأرباح الشركات محمية إلى حد كبير. وأكد المشاركون أن عدم المساواة ليس اقتصادياً فحسب، بل سياسي أيضاً، إذ يترجم تركيز الثروة بشكل متزايد إلى نفوذ سياسي وضعف في المساءلة الديمقراطية.

ويلعب الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة دوراً محورياً في تقويض التنمية المستدامة وتعبئة الموارد المحلية. على الرغم من وجود أطر لمكافحة الفساد وغسل الأموال في جميع أنحاء المنطقة، إلا أن إنفاذها لا يزال ضعيفاً بسبب تشتت المؤسسات، ومحدودية الشفافية، وضعف التعاون الدولي، والتدخل السياسي، والثغرات الكبيرة في الوصول إلى البيانات المالية وبيانات الملكية. وأكد المشاركون أن الدول لا تستطيع حشد الموارد اللازمة للتنمية في حين تستمر تحويل أجزاء كبيرة من الثروة العامة أو إخفاؤها أو نقلها إلى الخارج عبر قنوات غير مشروعة.

لا تزال الأبعاد الجندرية لعدم المساواة متأصلة بعمق في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية السائدة، لا سيما من خلال التقليل المنهجي من قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تؤديها النساء في المقام الأول، وتجاهلها. وتستمر الأنظمة الاقتصادية الحالية في الاعتماد على عمل المرأة غير المدفوع الأجر لتعويض ضعف الخدمات العامة وعدم كفاية أنظمة الحماية الاجتماعية، مع استبعاد هذا العمل من المؤشرات الاقتصادية والحماية القانونية. وتزيد الأوضاع غير الرسمية، وأنظمة العمل الإقصائية، وإعادة التوزيع غير المتكافئة، والأطر القانونية التمييزية من حدة أوجه عدم المساواة التي تؤثر على النساء والعمال المهاجرين والعمال الزراعيين وغيرهم من الفئات المهمشة. لذا، ينبغي الاعتراف بأعمال الرعاية كركيزة أساسية للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من اعتبارها مسؤولية خاصة أو فردية.

يتطلب معالجة أوجه عدم المساواة تجاوز النهج القائم على الناتج المحلي الإجمالي والمقاييس المقارنة ونماذجها الضيقة القائمة على النمو، وذلك من خلال تبني نموذج تنموي جديد يتمحور حول العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والمساواة، والاستدامة، وإعادة التوزيع، والتماسك الاجتماعي، ورفاهية الإنسان، بدلاً من التركيز على الربح والنمو الاقتصادي فقط. أكد المشاركون على أهمية استعادة دور الدولة، والتزامها بدعم الخدمات العامة، بما في ذلك الدعم المالي، وتعزيز الضرائب التصاعدية، وإعطاء الأولوية للاستثمار في قطاع الرعاية، ومكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، وحماية الحريات المدنية والديمقراطية. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون سلام ومساءلة وقدرة الدولة على الحفاظ على مواردها، وإجراء إصلاحات هيكلية قادرة على معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة والإقصاء، في حين أن السلام نفسه لا ينفصل عن الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

### وتشمل التوصيات الرئيسية المنبثقة عن المناقشة ما يلي:

- تعزيز سياسات اقتصادية إنتاجية، وتوزيعية، وقائمة على الحقوق، تُعزز القدرات الإنتاجية، وتوفر فرص عمل لائقة ومستدامة، وتُعطي الأولوية للحد من التفاوتات من خلال الضرائب التصاعدية، وفرض الضرائب على الثروة والأرباح الفائضة للشركات، وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل، وتعزيز الخدمات العامة، وزيادة الاستثمار العام في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وأنظمة الرعاية.
- رفض الإصلاحات القائمة على التقشف وسياسات التكيف القائمة على الديون، المفروضة من خلال أطر الاقتصاد الكلي النيوليبرالية التي تُقوّض الحقوق الاجتماعية ونتائج التنمية، مع تشجيع مناهج اقتصادية كلية بديلة تتمحور حول العدالة الاجتماعية، والعمل اللائق، والاستدامة، ورفاهية الإنسان، بدلاً من مؤشرات النمو الاقتصادي الضيقة.
- تعزيز الشفافية والمساءلة وأطر مكافحة الفساد من خلال تحسين شفافية الملكية المستفيدة، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي، وتعزيز التعاون الدولي في استرداد الأصول، وضمان استقلالية مؤسسات الرقابة والقضاء، وتمكين هيئات مكافحة الفساد من التواصل مع نظيراتها، وتبادل المعلومات والبيانات عبر الحدود بسرعة وأمان وكفاءة، وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الاقتصادية، وحماية المبلغين عن المخالفات والصحفيين الاستقصائيين ومنظمات المجتمع المدني.

- الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها من خلال الاستثمار في البنية التحتية للرعاية العامة، وتوسيع نطاق خدمات الرعاية العامة وتعزيز حماية العمال، ودمج النهج المراعية للنوع الاجتماعي في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- استعادة وتعزيز الدور التنموي للدولة من خلال الحوكمة الديمقراطية، وصنع السياسات الشاملة، وسيادة السياسات، وحماية الحيز المدني، مع تطوير نماذج تنموية بديلة تضع حقوق الإنسان والمساواة والسلام والاستدامة البيئية في صميم أطر السياسات.

## العدالة المناخية من أجل مستقبل مستدام

إن العدالة المناخية تتجاوز الأبعاد التقنية أو البيئية لتغير المناخ، فهي جوهر التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والأمن الغذائي والمائي، والحصول على الموارد، والاستقرار، والسلام. وبينما يُعدّ الاستثمار في تحولات الطاقة المستدامة والعدالة أمرًا بالغ الأهمية، فمن الضروري أيضًا الاعتراف بالمسؤوليات التاريخية والمساهمات غير المتكافئة في تغير المناخ. كما يجب أن تُوضع الحوكمة العالمية الحالية للمناخ في سياق أوسع لاختلالات القوى التي تشكلها تبعية الوقود الأحفوري، والهياكل المالية غير المتكافئة، والمصالح الجيوسياسية. إن السياق العالمي والإقليمي الراهن - الذي يتسم بالحروب، وتقلبات الطاقة، والضغط الاقتصادي - يُعيد تشكيل تحديات المناخ واستجابات السياسات في جميع أنحاء المنطقة العربية. فكل نزاع، بالإضافة إلى الأضرار الاجتماعية والاقتصادية، يُهدر موارد ثمينة ومتناقصة، مع تدمير طبقات المياه الجوفية، وتفاقم تدهور البنية التحتية القديمة، مما يُسهم في زيادة التلوث وعدم كفاءة الطاقة.

وبالنظر إلى أن المنطقة العربية تُسيطر على ما يقرب من 48% من احتياطات النفط العالمية، ونحو 38% من احتياطات الغاز الطبيعي العالمية، ونحو 30% من صادرات النفط العالمية، فإن دورها المحوري في أسواق الطاقة العالمية واضح جليًا. مع ذلك، يقع هذا الموقف ضمن نظام عالمي يتسم بعلاقات تجارية غير متكافئة وأنماط غير متماثلة للاعتماد على الطاقة. ولا يزال عدم الاستقرار السياسي والعسكري في المنطقة محرّكًا مباشرًا لتقلبات أسعار الطاقة العالمية وأسواقها. وفي الوقت نفسه، تتواصل آثار أزمة الطاقة في الظهور بشكل متفاوت بين الدول العربية. فقد استفادت اقتصادات دول الخليج المصدرة للنفط ماليًا من ارتفاع أسعار الطاقة، حيث حققت دول مثل المملكة العربية السعودية إيرادات كبيرة خلال الارتفاعات الأخيرة في أسعار الطاقة. في المقابل، لا تزال دول مثل مصر والأردن وتونس ولبنان تواجه ضغوطًا متزايدة مرتبطة بالاعتماد على الطاقة المستوردة، وتزايد أعباء الديون، وتدابير التقشف، وتزايد الهشاشة المناخية.

تكشف أزمات المناخ والطاقة الحالية عن مواطن ضعف هيكلية عميقة ناتجة عن الاعتماد الكبير على صادرات الوقود الأحفوري، والاستقرار الجيوسياسي، وطرق التجارة العالمية. ويتطلب التصدي لهذه التحديات الاعتراف بالمسؤوليات الجماعية ولكن المتباينة، وتجاوز منطق إدارة الأزمات نحو نموذج تنموي جديد ونماذج بديلة للإنتاج والاستهلاك والعلاقات الاجتماعية.

مع ذلك، حتى في المفاوضات الدولية، بما فيها بين بعض الدول العربية، ثمة تردد في دعم آليات المساءلة الدولية الأقوى والنهج السياسية التحويلية بشكل كامل. كما أن التحول العالمي من الوقود الأحفوري إلى التقنيات الخضراء يُولد أشكالاً جديدة من الصراع والاستغلال والاستخراج والتنافس الجيوسياسي. علاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى الابتعاد عن الأنظمة التي تتمحور حول العسكرة، إذ تستمر اقتصادات الحرب والتقنيات العسكرية في تحويل الموارد والاهتمام السياسي بعيداً عن التنمية البشرية وحماية البيئة والرفاه الجماعي.

في المنطقة العربية، يؤكد فاعلو المجتمع المدني الساعون إلى مستقبل مستدام وعدالة مناخية أن العدالة المناخية قضية متعددة الأبعاد تكشف عن مواطن الضعف الهيكلية في النماذج الاقتصادية السائدة، ولا سيما الاعتماد على الوقود الأحفوري، والاقتصادات القائمة على الربح، ومسارات التنمية غير المستدامة. ورغم تقلص الحيز المدني، لا يزال المجتمع المدني يؤدي دوراً حاسماً في طرح روايات بديلة، والدعوة إلى المساءلة، وتعزيز نهج سياسية أكثر عدلاً واستدامة.

### تشمل التوصيات الرئيسية المنبثقة عن المناقشة ما يلي:

- يتجاوز هذا المفهوم الفهم الضيق للانتقال العادل في مجال الطاقة، والذي يقتصر على استبدال صادرات الوقود الأحفوري بإنتاج الطاقة المتجددة، ويعيد تعريف أمن الطاقة ليس فقط كمسألة تقنية، بل كمسألة سيادة، ومرونة، واستخدام مدروس ومنظم للاحتياجات، وعدالة اجتماعية، وتعاون إقليمي. ويتطلب ذلك أيضاً التحول نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، تقلل من الاعتماد المفرط على النماذج الاقتصادية الاستخراجية وكثيفة الموارد.
- مع إدراك أن أعباء الديون المتزايدة، وسياسات التقشف، وأوجه عدم المساواة الهيكلية في النظام الاقتصادي العالمي، تشكل عقبات رئيسية تحول دون سعي دول الجنوب العالمي إلى اتخاذ إجراءات مناخية طموحة، وتحقيق تحولات في مجال الطاقة المتجددة.
- يُعدّ تعزيز التعاون والمواقف التفاوضية الجماعية بين دول الجنوب العالمي، مثل "نادي المقترضين"، آليات مهمة للدعوة إلى إلغاء الديون أو إعادة هيكلتها، وخفض أسعار الفائدة، وتوفير تمويل مناخي عادل، قادر على خلق حيز مالي للاستثمارات في الطاقة المتجددة والتكيف مع تغير المناخ.
- في سياق إدارة الأزمات الراهنة، ينبغي تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية من خلال إعطاء الأولوية للخدمات الأساسية كالغذاء المجاني أو بأسعار معقولة، والرعاية الصحية، والتعليم، بدلاً من تقليص الدعم الحكومي، مع ضمان عدم استنزاف الموارد العامة بشكل غير متناسب عبر الإعانات العامة التي غالباً ما تفيد الشركات الكبرى، بما فيها تلك التي تحقق أرباحاً طائلة.
- إجراء إصلاحات مالية، تشمل زيادة الضرائب على الصناعات والشركات شديدة التلوث، بهدف توفير موارد يمكن إعادة توجيهها نحو تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية ودعم انتقال عادل ومستدام.

- خلق حوافز، على الصعيد العالمي، للشركات التي تُظهر التزاماً واضحاً بالشفافية والنزاهة والمساءلة واستخدام أكبر قدر ممكن من الطاقة النظيفة.
- إقامة تحالفات استراتيجية طويلة الأمد بين جهات المجتمع المدني الفاعلة حول القضايا والتحديات الهيكلية المتعلقة بالعدالة المناخية، والحفاظ عليها، متجاوزين بذلك آليات التنسيق المؤقتة قصيرة الأجل وتبادل المعلومات القائمة على المشاريع.
- سد الفجوة بين المبادرات المحلية والوطنية والإقليمية من خلال بناء أجنداث متماسكة للتأثير الجماعي وتوسيع نطاق الجهات الفاعلة المشاركة في جهود العدالة المناخية. وهذا يتطلب تجاوز المنظمات والناشطين ليشمل المجتمعات المحلية والنساء والشباب والسكان الأصليين والمجموعات الأخرى المتضررة بشكل مباشر، خاصة إذا كانت تعتبر أقليات، والاعتراف بها ليس فقط كمستفيدين ولكن أيضاً كجهات فاعلة رئيسية تمتلك المعرفة والخبرة الأساسية لتطوير حلول جماعية.